



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المؤتمر

الدورة الأربعون

روما، 3-8 يوليو/تموز 2017

التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

موجز

إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل) هو الآلية التي تستعين بها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل "تحديد التوجّهات الرئيسية للسياسات الاستراتيجية على نطاق المنظومة والطرق التنفيذية للتعاون في مجال التنمية، وطرق عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى البلدان".

وفي 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الجمعية العامة) قراراً جديداً (رقم 243/71) بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (الاستعراض الشامل)، والذي تسترشد به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) والذي يكمل أعمال القرار بشأن الاستعراض الشامل لعام 2012 (رقم 226/67) باتجاه تحقيق منظومة إنمائية للأمم المتحدة تتسم بالفعالية والكفاءة والاتساق.

وقد طلب المؤتمر إلى المدير العام اتخاذ تدابير لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاستعراض الشامل. وهذا التقرير المرحلي هو السادس من نوعه الذي يُقدم إلى المؤتمر، وهو يتناول: (أ) تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؛ (ب) وكفاءة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وفعاليتها ومشاركتها في آليات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ج) ومجالات أخرى ذات صلة بالمنظمة؛ (د) والاتجاهات الجديدة المستخلصة من الاستعراض الشامل الجديد.

ويركّز هذا التقرير على تنفيذ المنظمة للاستعراض الشامل لعام 2012 بينما يعرض أيضاً الاتجاهات الأولية المتصلة بتنفيذ الاستعراض الشامل لعام 2016.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى الإحاطة علماً بتقديم المنظمة في تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Daniel J. Gustafson

نائب المدير العام (البرامج)

الهاتف: +39 06570 56320



mt354

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

مقدمة

1- إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات هو صك السياسات الأهم بالنسبة إلى الجمعية العامة بحيث أنه يحدد طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان المشاركة في البرنامج في جهودها الإنمائية. أما قرارات الجمعية العامة بشأن "الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" التي صدرت في السنوات 2004 و 2007 و 2012 و 2016¹، فتراكمية بطبيعتها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، اعتمدت الجمعية العامة قراراً جديداً (رقم 243/71) بشأن الاستعراض الشامل. وقد كان ذلك القرار ثمرة مفاوضات مكثفة مشتركة بين الحكومات تناولت تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الأبعد.

2- وطلب القرار رقم 2005/13 ورقم 2007/2 الصادران عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) إلى المدير العام أن يتخذ إجراءات لتنفيذ تلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة. وقد استعرض المؤتمر التقارير المرحلية خلال دوراته العادية المنعقدة في السنوات 2007 و 2009 و 2011 و 2013 و 2015². ويغطي هذا التقرير المراحل والإنجازات الرئيسية التي حققتها المنظمة في تطبيق الاستعراض الشامل لعام 2012 خلال الفترة الممتدة من يونيو/حزيران 2015 إلى يونيو/حزيران 2017. ويتضمن التقرير كذلك قسماً ختامياً بشأن الاتجاهات الأولية المتصلة بتنفيذ الاستعراض الشامل لعام 2016.

3- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تغييرات ملحوظة في محطّ التركيز الاستراتيجي للمنظمة وفي أساليب عملها. أما استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة الذي يجري كل أربع سنوات³، والمرفوع إلى المؤتمر للموافقة عليه في يوليو/تموز 2017، فهو نتيجة لعملية تشاورية للتفكير الاستراتيجي عقدت في عام 2016 وشاركت فيها الدول الأعضاء والشركاء والموظفون، لبلورة الرؤية المتمثلة في بناء عالم مستدام ينعم بالأمن الغذائي.

4- وفي الوقت عينه، وُضعت مجموعة من التغييرات التحويلية البعيدة المدى التي من شأنها جعل المنظمة أكثر كفاءة، وملائمة للغرض المرجو منها، من أجل رفع التحديات التي أشار إليها الاستعراض الشامل. وقد قامت المنظمة بمواءمة استراتيجياتها وعملها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (المشار إليها في ما يلي بتسمية "خطة عام 2030") وبين أهداف التنمية المستدامة. وتتخلل عمل المنظمة بأسره روح رؤية القضاء على الجوع. كما أن خطة عام 2030 تجسّد تلك الروح، إذ تشدد على الطبيعة المتكاملة والتي لا تتجزأ لأهداف التنمية المستدامة. وعبر اتباع المنظمة لإطارها الاستراتيجي المراجع، فهي تبقى وفيه لمهمتها وتقدم من خلال ذلك مساهمة مركزة وذات صلة وضرورية إلى الخطة العالمية للتنمية المستدامة.

¹ القرار رقم 250/59 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2004)، والقرار رقم 208/62 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2007)، والقرار رقم 226/67 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2012)، والقرار رقم 243/71 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2016).

² الوثائق C 2007/17؛ و C 2009/14؛ و C 2011/26؛ و C 2013/28؛ و C 2015/29

³ الوثيقة C 2017/7 (الإطار الاستراتيجي المراجع)

ألف - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة لأغراض التنمية

[الفقرات 24 - 56 و 74 - 79 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

تنويع قاعدة الجهات المانحة وتحسينها

[الفقرة 35 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

5- إن إطار نتائج المنظمة، الذي يرد في الخطة المتوسطة الأجل لفترة الأربع سنوات وفي برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، يرشد عمل المنظمة على مستوى مصادر التمويل كافة. وهو يتضمن مجموعة من الأهداف والنواتج والمخرجات مع مؤشرات للأداء والموارد اللازمة، من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية على حدٍ سواء. وتخضع المساهمات كلها إلى تدابير التخطيط والإشراف عينها.

6- وخلال فترة السنتين 2014 - 2015 حشدت المنظمة مساهمات طوعية بقيمة 1.8 مليار دولار أمريكي متخطية بذلك هدفها لحشد الموارد خلال فترة السنتين البالغ 1.6 مليار دولار أمريكي. وقد استمر هذا الاتجاه في عام 2016 حين تم حشد مبلغ 852 مليون دولار أمريكي من المساهمات الطوعية. وعلى الرغم من مواجهة عدد من القيود مثل استمرار سعر الصرف القوي للدولار الأمريكي، وتدني أسعار النفط الذي أثر في مساهمات الشركاء الجدد، والركود المتواصل أو التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل الشركاء التقليديين، حظيت المنظمة بثقة قوية من المانحين إزاء قدرتها على التنفيذ. وقد تعززت صورة المنظمة بفضل وضوح توجهها الاستراتيجي وتبسيط تيسير أعمالها والتغييرات التنظيمية وتعزيز القدرات الإدارية ميدانياً.

7- ولا يزال حشد الموارد يتركز بقوة على أطراف محددة إذ أن ما نسبته 66 في المائة من المساهمات الطوعية يصدر عن عشرة شركاء. وقد سجّل ذلك اتجاه تصاعدي على مر السنوات الست الماضية ولو أن تشكيلة أول عشرة شركاء قد تغيرت وبشكل ملحوظ في أحيان كثيرة.

8- وتواصل المنظمة بذل جهودها لأجل تنويع قاعدتها من التمويلات الطوعية، مركزة على دور البلدان المتوسطة الدخل باعتبارها شريكة حالية ومستقبلية في الموارد على حدٍ سواء، فضلاً عن تعزيز التزامها بتلبية الطلب المتزايد الذي يخص التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد تكللت برامج للشراكات بالنجاح منذ عام 2015 مع كل من أذربيجان والكاميرون وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وكازاخستان. وفي عام 2016، تبرع الشركاء الجدد في الموارد بنسبة 9 في المائة من مجمل المساهمات الطوعية، بتراجع عن المتوسط الذي بلغ نسبة 11.3 في المائة خلال السنوات السبع الماضية.

9- كما أن المنظمة تزيد من التزامها بشكل ملحوظ في ما يتعلق بالصكوك المالية المتصلة بالمناخ؛ ففي عام 2016 كان مرفق البيئة العالمية ثاني أكبر مقدم للمساهمات الطوعية. وعقب اعتمادها في عام 2016، تدأب المنظمة أيضاً على تعزيز قدراتها وجهودها لدعم أعضائها من خلال الصندوق الأخضر للمناخ.

- 10- كما شهد عدد مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تيسرها المنظمة ارتفاعاً، وهناك عدد متزايد من المزودين من بلدان الجنوب الذين يقدمون موارد تقنية ومالية لتلبية طلبات البلدان بحسب ما هو مبين أدناه.
- 11- وبالتماشي مع مبدأ الاستعراض الشامل المتمثل في تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحسين استدامة النتائج، وضعت المنظمة كذلك نماذج تعاقدية جديدة للشراكة التشغيلية، من أجل إتاحة مرونة أكبر للبرامج المنفذة وطنياً.
- 12- وتشجع المنظمة على خفض تخصيصات المساهمات الطوعية من خلال آليات التمويل كحساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا من أجل الأمن الغذائي، الذي تقوم الأمم الأفريقية من خلاله بتجميع التمويل دعماً للمبادرات الأفريقية؛ والبرامج متعددة المانحين مثل الشراكة العالمية من أجل التربة، وحساب الأمانة الخاص بالاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في منظمة الأغذية والزراعة.

تعزيز شفافية تدفقات التمويل وإخضاعها للمساءلة
[الفقرة 31 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

- 13- في عام 2016، انضمت المنظمة إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، التي ترمي إلى تحسين شفافية المعونة والتنمية والموارد في المجال الإنساني، بغية زيادة فعاليتها في التصدي للفقير. وقد نشرت المنظمة معلومات بشأن برامجها على بوابة المبادرة في أبريل/نيسان 2017.

تحديد المبادئ الخاصة بإنشاء "كتلة حرجة" من الاشتراكات المقررة وتحسين كفاية تدفقات الموارد وقابلية توقعها
[الفقرتان 39 و46 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

- 14- يقدم برنامج العمل والميزانية للمنظمة لمحة متكاملة عن مجمل الاحتياجات من الموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين، بما يشمل الاشتراكات المقررة، وتقديراً للموارد من خارج الميزانية. ويعكس هذا الأخير التقديرات الأولية للمساهمات الطوعية التي تضم 61 في المائة من مجمل الاحتياجات من الموارد.
- 15- وفي حين أن مستوى الاشتراكات المقررة يكون معلوماً في بداية كل فترة سنتين، فإن مبلغ المساهمات الطوعية وتوقيتها وتخصيصها يكون رهناً بمستوى معين من المخاطرة وقلة اليقين، ما يطرح تحديات في ما يخص مستويات التمويل وتخصيصات البرامج.
- 16- وفي عملية التخطيط لدى المنظمة، تخضع هذه المخاطرة إلى تقييم منتظم وتخفف وطأتها جزئياً عبر استخلاص حالة المشاريع الممولة من خارج الميزانية بواسطة مستويين من الضمان: (1) مستوى ضمان أعلى لتقديرات المشاريع التشغيلية؛ (2) ومستوى ضمان أدنى للتوقعات القائمة على أفكار المشاريع والاتصالات الإيجابية بالمانحين. ويبيّن الاتجاه أن معظم التقديرات تستند إلى توقعات المستوى الأدنى للضمان.

17- وإنّ خطر وجود اختلاف كبير بين التخصيصات الفعلية للبرامج خلال التنفيذ والمبالغ المخطط لها، يُسفر عن تداعيات هامة على الإبلاغ عن النتائج في نهاية العام وفي نهاية فترة السنتين بما يشمل، إلى حد معين، صلة الغايات المحددة.⁴

ضمان الاسترداد الكامل للتكاليف

[الفقرة 47-56 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

18- وضعت المنظمة، من عام 2013 إلى عام 2015، إطاراً مالياً شاملاً لاسترداد التكاليف، بوصفه أساساً لإعداد سياسة أكثر شفافية وإنصافاً لاسترداد التكاليف لمعالجة الموارد من خارج الميزانية، دعماً لبرنامج العمل ضمن ميزانية متكاملة.

19- وفي عام 2015، قامت لجنة المالية لدى المنظمة والمجلس بإقرار سياسة جديدة لاسترداد التكاليف دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2016. وترتكز هذه السياسة على مبدأ الاسترداد الكامل والنسبي للتكاليف مع دعم موازٍ للتكاليف، وفتات جديدة لاسترداد التكاليف، وهي: تكاليف التشغيل المباشر وتكاليف الدعم المباشر وتكاليف الدعم غير المباشر وقد جرت الموافقة على السياسة مع معدل لتكاليف الدعم غير المباشرة بلغ 7 في المائة، على أن يتم استعراضها مرة كل سنتين.⁵

20- واعتباراً من عام 2016، تطبق الأمانة السياسة الجديدة على عدد من المشاريع المعينة خلال مرحلة صياغتها بالتنسيق الوثيق مع شركاء في الموارد المعنيين، مزمعةً تطبيقها الكامل بحلول نهاية عام 2017.

التعاون بين بلدان الجنوب

[الفقرات 74-79 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

21- تحظى المنظمة باعتراف واسع بدورها كجهة رائدة في تيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وتطلب البلدان الدعم من المنظمة بوتيرة متزايدة، تسليماً منها بدور المنظمة كوسيط محايد ولاعتمادها أنّ مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هي وسيلة فعالة من حيث التكلفة وذات صلة قوية بالتنمية الزراعية. وترسي الاستراتيجية الجديدة للمنظمة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي رؤية واسعة تقضي بتعميم هذا التعاون بوصفه آلية أساسية لتنفيذ النتائج الإنمائية على المستويين الإقليمي والقطري.

22- وتنوي المنظمة إشراك المزيد من البلدان كجهات تزود بمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالموارد، وتوسيع البرامج مع الشركاء الحاليين بغية تلبية الطلبات المتزايدة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. غير أنه

⁴ الوثيقة C 2017/8، تقرير تنفيذ البرامج، الفترة 2014-2015

⁵ الوثيقة FC 157/10، والفقرتان 22 و23 في الوثيقة CL 151/3 والفقرة 11 (هـ) في الوثيقة CL 151/REP

من الضروري بمكان استقطاب المزيد من الموارد المالية، كما أن مشاركة البلدان ذات الدخل المتوسط والشركاء الثلاثين أساسية. وحتى تاريخه، كانت الجهات المزودة الرئيسية للمنظمة هي البرازيل والصين مع تركيز على أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا بما فيها آسيا الوسطى والمحيط الهادئ.

23- ومنذ 2015، راحت شراكات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تتنامى، على الرغم من أن الأموال التي تم حشدها قد تأثرت سلباً جزئاً تدني أسعار النفط. وإن المرحلة الثانية من حساب الأمانة الصيني المحدد بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في طور التنفيذ، أما الجهات الشريكة الرئيسية مثل البرازيل والمغرب وجنوب أفريقيا وتركيا وفنزويلا فتواصل تقديم الدعم. وتتضمن حافظة المنظمة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 41 مشروعاً جارياً و47 اتفاق شراكة جارياً. ومن 2015 إلى 2017، قام برنامج التعاون بين بلدان الجنوب القائم بين الصين والمنظمة وحده بدعم 10 مشاريع (عالمية وإقليمية وقطرية) فعاد بالنفع على أكثر من 80 بلداً نامياً؛ كما أن هناك 14 مشروعاً آخر قيد التنفيذ، وتصل قيمة تلك المشاريع مجتمعة إلى مبلغ 41.6 مليون دولار أمريكي. كما أن شراكات التعاون الثلاثي مع الجهات التقليدية والمنظمات المالية الدولية قد استهلكت هي أيضاً.

24- ويعقد عدد متزايد من البلدان شراكات مع المنظمة من خلال مساهمات عينية: فقد وقعت إسرائيل وسنغافورة على مذكرات تفاهم في عام 2015 وهما الآن تشاركان في مبادرات للتعاون الثلاثي. وتم توقيع مذكرات تفاهم كذلك في عام 2016 مع الصين ومنغوليا وبيرو بينما لا يزال غيرها قيد التفاوض مع أوغندا وأوروغواي. وقد جرى تحميل 11 بلداً و35 مؤسسة على موقع التشبيك بين بلدان الجنوب التابع للمنظمة والذي يعتبر البوابة الإلكترونية للتعاون بين بلدان الجنوب⁶. كما تعتبر مجموعة دول إقليم أفريقيا وإقليم الكاريبي والمحيط الهادئ جهات شريكة أخرى ممكنة. وتستخدم حسابات أولية من البرامج الاستراتيجية للمنظمة وبرامج التعاون التقني لديها، من أجل حفز شراكات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستويات كافة.

25- وإن المنظمة عضو في فريق المهام المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي تم تشكيله حديثاً. ويخضع إطار مشترك للتعاون يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلى استعراض مشترك بين الوكالات التي توجد مقارها في روما.

⁶ انظر <http://www.fao.org/south-south-gateway/ar/>

باء- تحسين عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة في آليات تنسيق المنظومة

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأطر البرمجة القطرية للمنظمة

[الفقرات 113-121 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

26- تعززت أهمية مشاركة المنظمة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع اعتماد الخطوط التوجيهية المحدثة لأطر البرمجة القطرية التي تيسر المزيد من الاتساق بين أنشطة المنظمة وبين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي لممثلات المنظمة أن تحدد نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضمن مصفوفة نتائج أطر البرمجة القطرية، فتساهم بذلك في تحقيق أولويات الحكومات المتفق عليها والنواتج القطرية، وأن تصف الروابط مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مشاركة المنظمة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

27- وقد ساهمت المنظمة بنشاط في إعداد التوجيهات الجديدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام 2017 المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتي من شأنها، بالاقتران مع الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة، أن توجه أنشطة المنظمة أكثر فأكثر على المستوى القطري نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر القسم جيم أدناه). وفضلاً عن ذلك، تحتفظ المنظمة بإمكانية تنفيذ أنشطة معيارية وأنشطة لوضع المعايير دعماً للسلع العامة العالمية حين تطلبها منها الدول الأعضاء، حتى ولو تم ذلك خارج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.⁷

28- وينفذ إطار البرمجة القطرية من خلال مزيج من المشاريع التابعة للمنظمة (الممولة بواسطة المساهمات الطوعية وبرنامج التعاون التقني) ومساهمات من البرامج الاستراتيجية والوحدات التقنية ضمن البرنامج العادي للمنظمة (الممول من خلال الاشتراكات المقررة). ويوسع ممثلات المنظمة أن تعد مخططاً إشارياً لبرنامج التعاون التقني يربط بين مخرجات إطار البرمجة القطرية وبين موارد برنامج التعاون التقني، الأمر الذي يسهل استخدام أموال برنامج التعاون التقني بشكل استراتيجي أكبر.

المشاركة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين

[الفقرات 122-131 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

29- إن المنظمة من الأعضاء المبادرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وباعتبارها أحد أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة فهي تصمم إرشادات على نطاق المنظومة من أجل مواءمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

⁷ حرصت المنظمة وغيرها من الوكالات المتخصصة على أن يتم الاعتراف بهذا المبدأ في إجراءات التشغيل الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يخص مبادرة "توحيد الأداء".

30- وفي سعي المنظمة إلى تحقيق التزامها بإنشاء نظام "تشاركي وجامع وخاضع للمساءلة المتبادلة" للمنسقين المقيمين تملكه كافة مكونات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بحسب ما يدعو له الاستعراض الشامل، فقد قامت بما يلي:

(أ) المشاركة على المستوى العالمي في آليات العمل ذات الصلة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمتصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وكذلك في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تتناول دور المنسقين المقيمين باعتبارهم منسقين في المجال الإنساني.

(ب) والمشاركة في الفرق الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من الآليات الاستشارية ذات الصلة؛

(ج) والحرص على المشاركة الكاملة للممثلات وللموظفين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

31- ومن ضمن المجموعة القيادية، شجعت المنظمة مكاتبها القطرية على المشاركة بشكل نشط في تقييم النتائج والكفاءات وتقديم المساهمات بشأنه بناء على مبدأ المساءلة المتبادلة حيث يقدم أعضاء الأفرقة القطرية التغذية الراجعة ويتفقدون على خطط التنمية.

الدعم المالي لنظام المنسقين المقيمين

[الفقرتان 124 و128 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

32- توفر المنظمة الدعم المالي المتواصل، مع تسديد مدفوعات ضمن المهل الزمنية المحددة لحصتها من تقاسم التكاليف (التي بلغت 4.3 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017) وقد أكدت التزامها بتحقيق المزيد من الاستفادة المالية لدعم عمليات نظام المنسقين المقيمين.

33- وتجري مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً استعراضاً مستقلاً لاتفاق تقاسم التكاليف بدعم من شركة Dalberg الاستشارية. وقد أعربت المنظمة عن قلقها إزاء ارتفاع تكاليف نظام المنسقين المقيمين. وسيكون من المهم أن يقوم هذا الاستعراض بتحليل دقيق للسياق الذي تعد فيه ميزانيات منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المساهمة، وأن يراعي الاتفاق مبدأ الميزانية الإسمية الثابتة من دون أي تغييرات في مستوى الاشتراكات المقررة.

مبادرة "توحيد الأداء"

[الفقرات 132-143 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

34- قام الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء 18 وكالة من وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك المنظمة بالتوقيع على الإجراءات التشغيلية الموحدة للبلدان المشاركة في مبادرة "توحيد الأداء"⁸ لعام 2014. وبفضل الإجراءات التشغيلية الموحدة، راح عدد البلدان التي تتبنى نهج "توحيد الأداء" يتزايد باطراد على الرغم من أنه لا يزال خياراً طوعياً.

⁸ تعرف مبادرة توحيد الأداء، بحسب مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، على أنها: "البلدان التي طلبت رسمياً من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية اعتماد نهج "توحيد الأداء"

35- ونشطت مكاتب المنظمة في البلدان المشاركة في المبادرة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وقد كانت المنظمة فاعلة أيضاً كوكالة غير مقيمة في بعض الحالات. وقد ساهمت المنظمة بنشاط في صياغة الإجراءات التشغيلية الموحدة والتوجيهات الجديدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتصلة بها. وشاركت المنظمة، باعتبارها رئيسة مشاركة في فريق المهام المشترك المعني بالتمويل لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بين عامي 2014 و2017، في قيادة عملية وضع التوجيهات الرئيسية الخاصة بالتمويل المشترك للمجموعة.

36- وتساهم المنظمة حالياً في استعراض هيكل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام 2017 الذي سيؤدي إلى إنشاء مجموعات جديدة معنية بنتائج المجموعة.

37- وتمثل الإجراءات التشغيلية الموحدة لولاية القرار رقم 226/67 الذي " يقتر بأن صناديق الأمم المتحدة الفردية، وبرامجها ووكالاتها تتمتع بتجربة وخبرة خاصة مستمدة من ولايتها وخططها الاستراتيجية ومتسقة معها " والتي تدعمها المنظمة بقوة بوصفها وسيلة لتحسين التنسيق والاتساق على المستوى القطري.

تبسيط ممارسات الأعمال التجارية ومواءمتها

[الفقرات 15 و152 - 163 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

مواءمة تيسير الأعمال التجارية

38- إن القرار رقم 226/67 بشأن الاستعراض الشامل، قد شجع الوكالات على السعي إلى تحقيق الوفورات في تيسير الأعمال على المستوى القطري، من خلال زيادة التنسيق. وفي عام 2015 أجري تقييم تجريبي للوفورات في التكاليف ومكاسب الكفاءة الناجمة عن استراتيجية تيسير الأعمال. وقد رفعت عدة توصيات سوف ترشد الجهود المشتركة للمواءمة مستقبلاً والتوجيهات في مجال تيسير الأعمال، بما يشمل الاستعراض الشامل الجديد. وخلال الفترة 2016-2017 واصلت المنظمة مشاركتها في تنفيذ استراتيجية تيسير الأعمال في عدد من البلدان.

39- وتطبق المنظمة إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي اعتمده كل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مع المراعاة الواجبة لخصوصية نموذج الأعمال لمنظمة الأغذية والزراعة ونهج تيسير الأعمال بحسب ما يوصي به الإطار. كما أدرجت الخصائص الجوهرية للإطار في السياسة الجديدة للمنظمة التي تخص تنفيذ المشاريع عبر البرامج التشغيلية.

مواءمة إدارة الموارد البشرية

40- في عام 2014، وقّع كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة، اتفاقاً إطارياً للتعاون بشأن توظيف واختيار وتعيين الموظفين في فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي في روما. وقد وضعت قائمة

مركزية بالمرشحين للوظائف المؤقتة/القصيرة الأجل في فئة الخدمات العامة، وأصبحت الوظائف الشاغرة من حينه مفتوحة بصورة متبادلة أمام المرشحين من كل من الوكالات التي توجد مقارها في روما.

مواءمة عمليات الشراء

41- إن المنظمة عضو ناشط في شبكة المشتريات للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وقد شاركت على نحو فاعل في إعادة صياغة الخطوط التوجيهية للمشتريات المشتركة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ووضع مواد تدريبية متعلقة بها والإعلان عن استخدامها، إلى جانب تنفيذ سياسة لفرض العقوبات على الموردين. وتم كذلك إدراج هذه الخطوط التوجيهية في لوائح المنظمة المتعلقة بالمشتريات.

42- والمنظمة من الجهات الفاعلة الرئيسية في فريق المشتريات المشترك للوكالات التي توجد مقارها في روما، وهو فريق يشارك في توفير المشتريات للمقر الرئيسي عند الإمكان، ويتقاسم أفضل الممارسات ويشجع للاستخدام الأمثل لأنشطة المتصلة بالمشتريات، بما يحقق وفورات وغيرها من المنافع. كما يتم تحقيق منافع من التعاون في مجال المشتريات في المكاتب الميدانية.

مواءمة ممارسات إدارة الموارد النقدية

43- تواصل المنظمة مشاركتها الناشطة في مجموعة العمل المعنية بالممارسات المشتركة لإدارة الموارد النقدية. وخلال عام 2016، شاركت المنظمة في طلبات عالمية وإقليمية لتقديم اقتراحات لخدمات مصرفية، مكنت المنظمة من خفض الجهود الإدارية المطلوبة لتلك الإجراءات إلى حد كبير. كما أن التفاوض على الخدمات المصرفية على نطاق المنظمة يتيح خدمات أكثر أماناً وكفاءة وتوفيراً للتكاليف.

إدارة المرافق

44- إن المنظمة عضو ناشط في فريق إدارة القضايا التابع للأمم المتحدة المعني بإدارة الاستدامة البيئية، وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً في خفض الانبعاثات في أنشطتها اليومية. فالمجالات التشغيلية المعنية، في المقر الرئيسي والمكاتب القطرية على حدٍ سواء، هي إدارة المرافق والسفر والمشتريات. ومنذ عام 2009، أدت المشاريع المنفذة إلى انخفاض سنوي في الانبعاثات بأكثر من 10 000 كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وبأكثر من مليون دولار أمريكي من الوفورات التراكمية السنوية. وقد تم التعويض عن الانبعاثات التي لا يمكن تجنبها من خلال شراء وحدات لشهادات إثبات خفض الانبعاثات، الأمر الذي جعل المنظمة محايدة مناخياً منذ عام 2014.

45- وفضلاً عن ذلك، ومن خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق، تستفيد المنظمة من تبسيط العمليات والتكاليف المثلى.

جيم- المجالات الأخرى لتنفيذ الاستعراض الشامل التي تهم المنظمة

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتعزيز النهج المتكاملة على صعيد القضاء على الفقر والجوع
[الديباجة والقرارات من 69 إلى 73 والفقرة 136 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

46- تحتاج خطة عام 2030 إلى دعم أفضل تنسيقاً عبر منظومة الأمم المتحدة واتساقاً أفضل للدعم المقدم من الأجهزة الفردية إلى أهداف التنمية المستدامة. وتستعد المنظمة لتنفيذها منذ الموافقة على خطة عام 2030 في 2015. وقد شاركت المنظمة في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تموضع منظومة الأمم المتحدة على المدى الأبعد، التي أرشدت المداولات بشأن الاستعراض الشامل الجديد. وساهمت المنظمة كذلك في جهود التنسيق ضمن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وأركانه الثلاثة.

47- وفي هذا الصدد، وضعت المنظمة خلال عام 2016 بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، رؤية مشتركة ومبادئ توجيهية للتعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما بشأن تنفيذ خطة عام 2030 أيدها مجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2016 باعتبارها مرجعاً مفيداً للأنشطة المشتركة في المستقبل.⁹

48- وجرى تعميم أهداف التنمية المستدامة ضمن وثائق التخطيط الاستراتيجي للمنظمة. وسوف تقوم الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019¹⁰ بقياس التقدم ارتكازاً على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ومقاصدها على مستوى الأهداف الاستراتيجية ودمج المؤشرات ذات الصلة كجزء من إطار نتائجها على مستوى النواتج. ويرد المزيد من التفاصيل في القسم المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج أدناه.¹¹

49- وإن المنظمة، من خلال التزامها المتواصل بمجموعة العمل المعنية بالتنمية المستدامة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تشارك في صياغة الخطوط التوجيهية والأدوات المخصصة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن النهج ذات الصلة بالمنظمة على وجه الخصوص، نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات، وتوجيهات الأفرقة القطرية. ويعتبر نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات مكملً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهو يسلم بالحاجة إلى خبرة الوكالات المتخصصة في مجال المعايير والسياسات والمواصفات ورصد التقدم.

50- وعلى المستوى الداخلي، قامت المنظمة بتعميم هذا النهج على جميع المكاتب الميدانية، إلى جانب معلومات بشأن خطة عام 2030. كما تم توزيع إرشادات على المكاتب القطرية حول كيفية إدراج أهداف التنمية المستدامة في أطرها للبرمجة القطرية وضمان مساهمة المنظمة في العمل المنسق للأمم المتحدة.

⁹ الوثيقة CL 155/12 (rev.2)، التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، تنفيذ خطة عام 2030.

¹⁰ الوثيقة C 2017/3

¹¹ يرد التقرير المفصل بشأن مشاركة المنظمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك دعمها لجهود البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوثيقة C 2017/30 المعروضة على المؤتمر.

51- وقامت مجموعة العمل المعنية بالتنمية المستدامة بتوحيد الخطوط التوجيهية التي ساهمت فيها المنظمة وعممتها على أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. وجرى توزيع الخطوط التوجيهية على المكاتب الميدانية مع مواد إضافية بشأن أدوار المنظمة والجهات الوطنية المسؤولة عن رصد أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال دراسة استقصائية لمثليات المنظمة، أبلغت البلدان عن زيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وتزايد الطلبات على الدعم الحكومي في ما يخص إدراج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط القطري ورصد التقدم.

تنمية القدرات الوطنية

[الفقرات 57-68 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

52- تتضمن الوظائف الرئيسية للمنظمة تقديم المشورة والدعم لتنمية القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، بغية إعداد السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، فضلاً عن نشر المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة واعتمادها ضمن ولاية المنظمة.

53- وتشجع المنظمة على النهج الشاملة التي تقودها البلدان من أجل تقييم الاحتياجات من القدرات ومشاريع/برامج تنمية القدرات، فضلاً عن وضع مواد تعليمية بشأن المواضيع ذات الصلة.

54- وتؤدي المنظمة دوراً قيادياً للتمكين من الوصول إلى المعلومات الزراعية والاطلاع على البيانات ذات الصلة بشكل مفتوح، وقد وضعت منهجيات وأدوات ومعايير موحدة للممارسة وبروتوكولات من أجل تبادل المعلومات الزراعية. ويقوم برنامج الوصول إلى البحوث الزراعية العالمية على الإنترنت الذي تديره المنظمة مع عدد من شركاء النشر، بمنح البلدان النامية إمكانية الاطلاع على المعلومات العملية بشأن الأغذية والزراعة والعلوم الاجتماعية المتصلة بها. وتتعاون المنظمة أيضاً مع وكالات أخرى للأمم المتحدة لتقاسم الممارسات الجيدة.

الإدارة القائمة على النتائج

[الفقرات 164-172 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

55- نفذت المنظمة استعراضاً لإطارها الاستراتيجي الذي يجري مرة كل أربع سنوات خلال عام 2016 في ضوء خطة 2030 وغيرها من التطورات الهامة، باعتبار ذلك أساساً لإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.

56- ويحدد الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة وخطتها المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021¹² أهداف أعضائها ويؤكد صلة الأهداف الاستراتيجية الخمسة للمنظمة بالإضافة إلى هدف سادس يركز على الجودة الفنية والإحصاءات

والمواضيع المشتركة (مثل تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) والأهداف الوظيفية، باعتبارها وسيلة تتبعها المنظمة لأغراض التنفيذ.

57- ويعرض برنامج العمل والميزانية لفترة 2018-2019 النواتج والمخرجات ومؤشرات التنفيذ القابلة للقياس مع غايات ضمن إطار للناتج والموارد اللازمة مع الإبلاغ عن التقدم في تقرير تنفيذ البرامج. وسوف تقيس المنظمة التقدم المحرز في تحقيق النتائج بالارتكاز حصراً على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها على مستوى الأهداف الاستراتيجية فتساهم في تحقيق 40 مقصداً تحت 15 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى إدراج مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها والتحسينات في إطار النتائج للأهداف الاستراتيجية، إلى تعزيز تركيز برامج الأهداف الاستراتيجية كما حسن من جودة سلسلة النتائج.

58- ومن أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي، انضمت المنظمة إلى وكالات أخرى للأمم المتحدة في اعتماد نهج الإدارة من أجل تحقيق النتائج. وقد تم إعداد دليل توجيهي خاص بنهج الإدارة من أجل تحقيق النتائج ودورة تدريبية إلكترونية ليستخدما جميع الموظفين، إلى جانب لوحة متابعة مؤسسية لرصد العمليات والنتائج مقارنة بالخطط والمراحل الرئيسية والغايات.

وظيفة التقييم لدى المنظمة

[الفقرات 173 - 182 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

59- خلال الفترة 2015-2016، نفذ مكتب التقييم لدى المنظمة ما يلي: (1) 11 تقييماً لبرامج قطرية؛ (2) و38 تقييماً لمشاريع شملت 61 بلداً؛ (3) وأربعة تقييمات مواضيعية لمساهمات المنظمة في قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته والمعرفة في مجال الأغذية والزراعة وصون الموارد الوراثية واستخدامها. وقد خضع مكتب التقييم لدى المنظمة نفسه إلى تقييم مستقل.

60- وفي عام 2015، اعتمد مكتب التقييم آلية لتعزيز الانخراط مع الحكومات الوطنية في جميع مراحل تقييماته القطرية من أجل تعزيز ملكيتها الوطنية وإبراز وجهات النظر الوطنية بصورة أفضل. كما أن مكتب التقييم يمنح الأولوية للاستعانة باستشاريين وخبراء وطنيين في تقييماته من أجل الاستخدام الأقصى لمعرفتهم بالثقافة والسياق المحليين فضلاً عن تنمية قدراتهم.

61- ويواصل مكتب التقييم مشاركته في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتقييمات المشتركة بين الوكالات في المجال الإنساني. وفي عام 2015 اشترك مكتب التقييم مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في تنظيم ندوة تقنية دولية بشأن تعزيز قابلية تقييم الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة أي "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة".

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
[الفقرات 80 - 92 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

62- تساهم المنظمة في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وترفع التقارير بشأنها. وفي عام 2016، حققت المنظمة، أو تجاوزت، 12 من أصل 15 مؤشراً من مؤشرات الأداء¹³. وتدل هذه النتيجة على أداء عالٍ يفوق المتوسط.

63- وإن موضوع المساواة بين الجنسين المشترك بين القطاعات يمكن المنظمة من تعميم أبعاد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة أهدافها الاستراتيجية على المستويين العالمي والقطري. وإن الآليات المؤسسية لتعميم الشأن الجنساني موجودة كنتيجة لتنفيذ سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين ومعايير الحد الأدنى. وتتضمن هذه الأخيرة شبكة من الخبراء في مجال المساواة بين الجنسين وجهات للتنسيق في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية، تسدي المشورة الفنية لوضع البرامج وتنفيذ العمل المتصل بالشأن الجنساني في مجالات خاضعة لولاية المنظمة.

64- ويتضمن النظام المؤسسي للرصد والإبلاغ مؤشرات متصلة بالشأن الجنساني لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ كل هدف استراتيجي. وفي نهاية عام 2016، كان أكثر من 100 مكتب ميداني قد أبلغ عن تحقيق إنجازات متعلقة بالمساواة بين الجنسين.

65- وقد تعززت قدرات البلدان الأعضاء على صياغة سياسات مراعية للمساواة بين الجنسين وتطبيقها من خلال مبادرات تعليمية خاصة بكل قطاع وعبر إسداء المشورة الفنية. وبالإشتراك مع وكالات أخرى، وضعت المنظمة مواد لتطوير المعارف والقدرات. كما واصلت المنظمة تحسين إتاحة الإحصاءات الجنسانية المتصلة بالتنمية الزراعية والريفية.

66- وتشارك المنظمة بنشاط في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (مثل الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين)، وفريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية، وفريق المهام المشترك بين الوكالات المعني بإبلاغ أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلاً عن آليات الجهات المانحة (مثل المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية) وتلك التي تتعاطى مع المساواة بين الجنسين في الحالات الإنسانية (مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية).

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية
[الفقرات 93 - 112 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67]

67- يتمحور البرنامج الاستراتيجي للمنظمة المعني بزيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (البرنامج الاستراتيجي 5) حول إقامة الجسور بين الأنشطة الإنمائية والإنسانية. وقد واصلت المنظمة إمداد مكاتبها

¹³ الوثيقة PC 121/3 - FC 166/6، التقرير التجميعي لاستعراض منتصف المدة - 2016، الملحق 4.

الميدانية بالموارد اللازمة لوضع برامج فعالة في مجال القدرة على الصمود، ترتبط بالأهداف الإنشائية والإنمائية على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية. وإن عملية دعم المنظمة للبلدان ضمن البرنامج الاستراتيجي 5 تقدم الدعم المكثف من المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية إلى 40 بلداً شديداً التعرض للكوارث والأزمات، من أجل بناء القدرات على المستوى القطري على وضع برامج عالية الجودة من شأنها تعزيز القدرة على الصمود والاستجابة للطوارئ.

68- وهناك شراكات فاعلة لتحسين التنسيق بين المنظمة والعديد من الجهات في المجالين الإنشائي والإنمائي. وقد تحسّن التنسيق بين الوكالات من خلال أجهزة مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تنشط المنظمة فيها.

69- وفضلاً عن ذلك، لا تزال المنظمة شريكة فاعلة في فريق المهام التابع للجنة الدائمة المعني بالرباط بين العمل الإنشائي والإنمائي، ومجموعة العمل المعنية بالتحويلات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

70- ولا تزال الوكالات التي توجد مقارها في روما تبذل الجهود لتحسين التحليلات المشتركة للحالات وتقييم الاحتياجات وأدوات التخطيط والبرمجة للقدرة على الصمود، باعتبارها وسائل لبناء الاتساق المتكامل وضمان تنسيق فعال من حيث التكلفة بين الوكالات التي توجد مقارها في روما. وقد تم وضع إطار مفاهيمي مشترك من أجل تعزيز الفهم والنطاق والطرق.

71- وإن المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي التي تشترك المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي في قيادتها، تنشط في 30 بلداً وإقليمياً بالإضافة إلى إقليم جزر المحيط الهادئ (14 بلداً).

72- وسوف تساهم المنظمة، كجزء من التزامها "بالأسلوب الجديد في العمل"، في ضمان قيام كافة أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى ميزتها المقارنة، بالعمل نحو تحقيق نواتج جماعية مشتركة. أما في الميدان فسوف تواصل المنظمة مناصرتها للممارسات الجيدة في بناء القدرة على الصمود وأنشطة الاستجابة للطوارئ.

دال - الاتجاهات الناشئة عن الاستعراض الشامل لعام 2016

73- يتمثل الهدف الأولي من القرار رقم 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل في تقديم التوجيهات بشأن التعديلات المطلوبة على نطاق المنظومة وعلى مستوى الهيئات المعنية، من أجل تحسين أثر الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في تنفيذها لخطة عام 2030. ومن بين الجوانب الرئيسية، يركز القرار على:

(أ) التمويل: تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى نهج للتمويل أكثر كفاءة واستدامة للاستفادة من التمويل الداعم لاحتياجات البلدان المشاركة في البرنامج وأولوياتها، مع ضمان التمويل الكافي للوظائف المعيارية وإتاحة بيئة تمكينية تعمل ضمنها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككيان موحد.

(ب) الحوكمة: ثمة حاجة إلى خطوات ملموسة من أجل تحسين هيكل الحوكمة والآليات التنسيق الداخلية القائمة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تحسين الاتساق والكفاءة على نطاق المنظومة، وخفض التكرار وبناء التآزر عبر الأجهزة الرئاسية والهيئات الإنمائية للأمم المتحدة.

74- وينطوي التقرير على ثلاثة "مسارات" من التوصيات: يغطي المسار الأول "طلبات" المتابعة المرفوعة إلى الأمين العام للأمم المتحدة¹⁴؛ ويغطي المسار الثاني الولايات التي يجب تناولها على نطاق المنظومة ككل¹⁵؛ ويتناول المسار الثالث الولايات التي يجب متابعتها من قبل كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة.

75- وستتبع المنظمة، في ما يخص المسار الأول، خارطة طريق الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الفقرات رقم 19 و20 و45 و58 من الاستعراض الشامل. وسيتمس التزام المنظمة بإعداد لحة عامة على نطاق المنظومة بحلول عام 2017 عن الوظائف الحالية والقدرات القائمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام 2030، بأهمية خاصة.

76- وستعمل المنظمة، في ما يخص المسار الثاني، ضمن مجموعات العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم التنفيذ.

77- كما أن المنظمة تحرز التقدم على صعيد الولايات التي يشملها المسار الثالث ولا سيما النداء الموجه إلى هيئات الأمم المتحدة لكي تدرج مساهمتها في تنفيذ خطة عام 2030 ضمن خططها الاستراتيجية.

¹⁴ أي: إنتاج لحة عامة عن الوظائف القائمة والقدرات الحالية على نطاق المنظومة من أجل تحديد الثغرات والتدخلات في التغطية ورفع التوصيات من أجل تناولها (الفقرة 19)؛ وصياغة وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة وتقديمها، على أن تترجم تلك التوصيات إلى خطوات ملموسة فضلاً عن خيارات لاتساق طرق التمويل مع الوظائف (الفقرة 20)؛ وتقديم تقرير شامل يحتوي على خيارات بشأن كيفية تحسين المساءلة والتنسيق الشامل بين أجهزة نظام إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن والإشراف عليها من قبل الدول الأعضاء (الفقرة 45)؛ ورفع اقتراح شامل بشأن التحسينات الأخرى التي يمكن تطبيقها على نظام المنسقين المقيمين (الفقرة 58).

¹⁵ بشكل رئيسي من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية